انطلاق أعمال مؤتمر «التنمية المستدامة في الكويت الواقع والطموح والتحديات.. التعليم أنموذجا»

انطلقت أمس أعمال مؤتمر «التنمية المستدامة في الكويت الواقع والطموح والتحديات.. التعليم نموذجا» والذي يقام على مدى يومين برعاية سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء وسط مشاركة كبيرة تجاوزت 500 مشارك.

واعرب رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر هادي الحربي لـ«كونا» على هامش الافتتاح عن اعتزازه بالاقبال الكبير الذي تشهده فعاليات المؤتمر ما يقدم مؤشرات لنجاحه مشيرا الى ان الجلسات والفعاليات التي تقام عن بعد عبر المنصات الإلكترونية بسبب الظروف الصحية الراهنة تشهد اقبالا كثيفا من الجمهور.

وافاد الحربي أن عدد الذين سجلوا لحضور فعاليات المؤتمر الأول الذي تقيمه الجمعية تجاوز الـ500 من المتخصصين والمهتمين مبينا ان المؤتمر يطرح من خلال المحاور والندوات وورش العمل العديد من المواضيع والأوراق التي تسلط الضوء على واقع التعليم وتحديات المستقبل.

ومن جانبه ثمن الناطق باسم المؤتمر أحمد الغريب في تصريح مماثل لـ«كونا» الرعاية الكريمة لسمو رئيس مجلس الوزراء التي تبين مدى اهتمام سموه بالتعليم حيث انه شدد في اكثر من مناسبة ولقاء على أهمية التعليم وأنه حجر الزاوية للتنمية المستدامة.

واضاف الغريب أن اهتمام الجمعية في اقامة المؤتمر جاء مساهمة من القطاع الأهلي وجمعيات النفع العام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبالأخص الهدف الرابع الذي يعنى بالتعليم الجيد والذي يتضمن العديد من المؤشرات والاهداف والاجراءات التنفيذية التي يجب ان تكون بحاجة لدراسة ومراجعة وتشخيص الواقع.

وذكر أن المؤتمر يضم كوكبة من المختصين والمهتمين في مجال التعليم محليا وعالميا مشيرا الى جلسة خاصة يشارك بها ممثلون من الامم المتحدة من بينهم ممثل الامين العام المقيم في الكويت الدكتور طارق الشيخ والدكتورة آنا باوليني من مكتب اليونسكو بدولة قطر والمسؤول عن مكتب اليونسكو في الخليج ورئيس مكتب اليونيسيف في المنطقة العربية الطيب آدم.

والمح إلى محور خاص بجودة التعليم يشارك فيه عدد من الاكاديميين المختصين ومحور اخر يطرح دور جمعيات النفع العام في مساندة عملية التعليم في ظل أزمة كورونا وتشجيع الطلبة على استمرار تحصيلهم العلمي.

وعن أهمية هذا المؤتمر قال الغريب ان جلسات المؤتمر سوف تطرح وتناقش جوانب تتصل بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وهو التعليم الجيد والمنصف والشامل والمستدام.

وقال ان المؤتمر سيبحث هذا الهدف من خلال عدة ندوات منها ندوة بعنوان «رؤية الدولة للتعليم كهدف وأداة للتنمية المستدامة» وتحتها ثلاثة محاور الأول «التعليم في الكويت في عين الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو» يحاضر فيه الدكتور طارق الشيخ والدكتورة آنا باوليني لتبيان دور المنظمتين بدعم منظومة التعليم في الكويت.

وذكر ان المحور الثاني يتناول دور الكويت في التنسيق مع منظمة «اليونسكو» ويحاضر فيه الدكتور آدم الملا مندوب الكويت في منظمة اليونيسكو بباريس أما المحور الثالث فيناقش موضوع «التعليم في الكويت وفق مؤشرات التنمية العالمية» ويحاضر فيه عضو المجلس الاستشاري للجمعية الدكتور طارق الدويسان ليكشف موقع التعليم في الكويت في خريطة العالم.

واضاف ان الجانب الثاني من المؤتمر في الندوة الثانية سوف يعمل على «تقييم منظومة التعليم في مواجهة كورونا من حيث الجاهزية والأداء» فيتناول المحور الأول استراتيجية وزارة التربية في تطوير تكنولوجيا التعليم ويحاضر فيها الدكتور خالد الرشيد الوكيل المساعد للتعليم العام سابقا.

واشار الغريب الى ان المحور الثاني يتناول دور الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي في ضمان جودة التعليم ويحاضر فيه الدكتورة نورية العوضي المديرة السابقة للجهاز.

وافاد ان المحور الثالث سوف يناقش «دور المركز الوطني لتطوير التعليم في تحديث التعليم ومعالجة المشاكل» ويحاضر فيه الدكتور رضا الخياط المدير السابق للمركز.

وقال ان الندوة الثالثة خصصت لبيان دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم منظومة التعليم في مواجهة كورونا من خلال ورش عمل تحاكي المحاور الرئيسية للمؤتمر.

جانب من المؤتمر

العصفور: لتقريب وجهات النظر بين الماضي والمستقبل

ثلاثة محاور عن إصلاح التعليم في مؤتمر الجمعية الخليجية للتربية المقارنة الذي ينطلق 21 الجاري

أعلنت رئيس الجمعية الخليجية للتربية المقارنة والأستاذ المساعد في كلية التربية الأساسية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د. عهود العصفور، عن تجهيز ثلاثة محاور لإصلاح التعليم حول انطلاق المؤتمر التاسع للجمعية الخليجية للتربية المقارنة، تحت عنوان «إعادة النظر في الإصلاح التعليمي في دول مجلس التعاون الخليجي: نظرة على الماضي لإعلام المستقبل» الذي ينطلق خلال الفترة من 21 حتى 23 مارس الجاري.

عهود العصفور

تقريب وجهات النظر

وأشارت العصفور في تصريح صحافي امس إلى أن المحور الأول في اليوم الأول للمؤتمر الذي يبدأ يوم الأحد الموافق 21 الجاري يتحدث عن تقريب وجهات النظر بين الماضي والمستقبل حول التعليم، مشيرة إلى أنه «لا يمكن أن تنجح الإصلاحات التعليمية في المستقبل إلا إذا كانت مستنيرة بالخبرات السابقة».

وشددت العصفور على ضرورة دراسة التطورات التعليمية التي حدثت في الماضي، بما في ذلك المؤشرات والمقاييس التقليدية لأداء الطلبة، وإعادة تقييم دورها في الحاضر والمستقبل في ضوء التطورات التكنولوجية وتأثير جائحة كوفيد19- على التعليم.

وكما طالبت بضرورة مناقشة نهج القيادة الذي ينبغي على المؤسسات التعليمية أن تتبعه، كما يجب أن يكون هناك نهجاً قائماً على الأدلة حتى تتبناه القيادات المؤسسية خلال المرحلة المقبلة.

ولفتت العصفور إلى أن محور اليوم الثاني للمؤتمر في يوم الأثنين الموافق 22 الجاري يتطرق إلى فرص التطوير وتبادل العلم والمعرفة، مشيرة إلى أن الإصلاحات التعليمية ليست ناجحة دائماً، وأن أبرز أسباب فشلها هو عدم فهم ومواكبة متطلبات العالم الذي تسوده العولمة، وينصب التركيز على فهم أهمية الدراسات المقارنة المحلية والدولية، والجهود التعاونية التي يمكن أن تساعد في حل هذه المشكلة.

وأوضحت العصفور أن اليوم الثاني من المؤتمر يتطرق إلى ضرورة مناقشة القضايا التي غالبا ما يتم تجاهلها في سياق دول مجلس التعاون الخليجي، مثل مناقشات الشمولية في التعليم، والتفكير في خبرات وتجارب المعلمين.

وأما المحور الثالث في اليوم الثالث للمؤتمر الموافق 23 الجاري، كشفت العصفور عن أن المؤتمر يتطرق عن مستقبل التعليم خلال جائحة كوفيد-19 وما بعدها، لافتة إلى أن الوباء وعواقبه اثبتا أنهما يمثلان تحدياً كبيراً لأنظمة التعليم في جميع أنحاء العالم.

وأضافت العصفور أن المرحلة المقبلة تتطلب مواجهة هذه التحديات واتّباع نهج مبتكر ومعاصر للتغلب على المشكلات التي واجهتها أنظمة التعليم خلال هذا الوباء، ووضع السياسات الصحيحة التي يمكن أن تساعد في حل مشاكل التعليم.

جلسات المؤتمر

دعت العصفور الحضور إلى زيارة الموقع الالكتروني الخاص بالجمعية WWW.GCES.AE لمعرفة المحاور بشكل تفصيلي وجدول جلسات المؤتمر والأوراق البحثية للمشاركين ومعلومات عن المحاضرين، علماً بتوفر الترجمة المتزامنة لجميع جلسات المؤتمر بين اللغتين العربية والإنجليزية.

وتقدمت العصفور بجزيل الشكر للجهات الراعية على تنظيم المؤتمر والتي لها دور كبير في صياغة عمله واظهاره في افضل صورة ابرزها مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ومؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة.

تتمات

الكويت بخير

وأشاد سياسيون وخبراء قانونيون وأكاديميون ، تحدثت إليهم «الصباح» ، بهذه المبادرة ، مؤكدين أن التوجيهات السامية ، التي صدرت من صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد ، وسمو نائب الأمير الشيخ مشعل الأحمد، إلى سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء، باتخاذ الإجراءات اللازمة لسحب البلاغات المقدمة مؤخرا من وزارة الداخلية، ضد التجمعات التي عقدها أعضاء مجلس الأمة، بحضور عدد من المواطنين، قد أشاعت مناخا من الارتياح الشديد في صفوف الشعب الكويتي بكل أطيافه وشرائحه.

وشددوا على أن حكمة القيادة السياسية تحفظ للكويت – بفضل الله تعالى وتوفيقه – توازنها واستقرارها السياسي والأمني والاجتماعي ، لافتين إلى أنه من غير المستغرب أن تحدث خلافات بين ممثلي السلطتين ، لكن المهم ألا تصل هذه الخلافات إلى الحد الذي يهدد أمن البلاد واستقرارها .

أضافوا أن تأكيد القيادة السياسية على أهمية التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ومواجهة جميع التحديات، وضرورة التمسك بنهج احترام أحكام الدستور، وتطبيق القانون والالتزام بالاشتراطات الصحية ، هي أمور ينبغي أن يضعها أعضاء السلطتين في حسبانهم ، وأن تكون نبراسا لهم ومنهاجا للعمل الجاد والدؤوب ، من أجل مصلحة الكويت .

وفي الوقت نفسه نوه المتحدثون بموقف رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ، وتأكيده على احترامه للنيابة العامة والقضاء الكويتي، وقوله بأنه «سيكون أول من يمتثل وآخر من يخالف» ، وإشارته إلى أنه إذا أحيل إلى النيابة، فسيكون أول من يطلب رفع الحصانة عنه، «لنؤكد أننا في دولة دستور وقانون، وأنه لا كبير فوق القانون»، وإقراره بأن الجميع قد أخطأوا في الاحترازات الصحية ، خلال احتفالهم بنجاحهم في الانتخابات التشريعية الأخيرة ، و«يجب أن نتحمل نتائج هذه المخالفات بكل رحابة صدر» ، لأن «هناك دستورا أقسمنا على احترامه، وقانونا يجب أن يطبق على الكبير والصغير وأولهم رئيس مجلس الأمة».

وأكدوا أن هذا الموقف يحسب للغانم ، ويبرهن على مدى احترامه للدستور والقانون ، واحترامه لشعبه وللمؤسسات الدستورية في البلاد ، وللمنصب الرفيع الذي يشغله.

ولفتوا إلى أن البلاد تواجه استحقاقات كبيرة جدا ، تحتم التعاون بين المجلس والحكومة ، ووقف التصعيد والاحتقان بينهما ، لافتة بوجه خاص إلى أن الاقتصاد الكويتي عجزا ماليا يقترب من 15 مليار دينار في السنة المالية الحالية التي تنتهي في مارس 2021، بسبب جائحة كورونا وهبوط أسعار النفط وفقا لما قاله وزير المالية السابق براك الشيتان في أغسطس الماضي ، وهو ما دفع الحكومة لتمرير مشروع قانون الدين العام الذي يسمح لها باقتراض 20 مليار دينار على مدى 20 عاما، وهو المشروع الذي سبق أن رفضه مجلس الأمة .

«الميزانيات» : مليار

يرجع إلى انخفاض تقديرات المشاريع، والتي تأثر الصرف عليها بسبب جائحة كورونا التي اثرت على سرعة الانجاز ما ينعكس على حجم المبالغ المرصودة لتلك المشاريع.

أضاف أن اللجنة تبين لها وجود عدد من الملاحظات على تفعيل القانون 76 لسنة 2019 بشأن الجامعات الحكومية ، منها تأخر إصدار اللائحة التنفيذية وتجاوزها المدة المقررة في القانون المحددة بـ6 أشهر.

وأوضح أن الجامعة أبدت تأييدها أن القانون يحتاج إلى مراجعة شاملة، حيث إن تطبيقه بهذا الشكل سيؤدي إلى مزيد من البيروقراطية، كون أن هناك مجلس جامعات حكومية ومجلس جامعة ومدير جامعة ومجلس كلية ومجلس قسم ولكل منهم اختصاصاته ما يطيل الدورة المستندية.

وقال الملا إن اللجنة استفسرت عن أمورعدة منها اعتماد معايير الشفافية والحوكمة لاستقطاب الاساتذة الجامعيين التي نص عليها القانون، ووجود ازدواجية في الاختصاصات بين مجلس الجامعة ومجلس الكلية بالنسبة للتعيين

أضاف أن اللجنة انتقلت بعد ذلك إلى مناقشة قوة العمل الأكاديمي في الجامعة، حيث تبين للجنة أن هناك انخفاضا كبيرا في أعضاء هيئة التدريس بدلا من زيادتهم.

وأكد أن هناك استحقاقات على جامعة الكويت كون أنها مقبلة على تشغيل مدينة جامعية ضخمة بحجم مدينة صباح السالم الجامعية وكذلك هي المصدر الرئيس لأعضاء هيئة التدريس لأي جامعة حكومية تنشأ في المستقبل.

وأوضح أن اللجنة تطرقت بعد ذلك إلى عدم فاعلية مكتب التدقيق في أداء مهامه، حيث إن فاعلية التدقيق سوف تحد من الملاحظات التي تسجلها الجهات الرقابية على الجامعة، وتم استعراض أبرز الملاحظات والامتناعات التي وردت في تقرير جهاز المراقبين الماليين.

وأشار الملا إلى أن اللجنة طلبت ضرورة تلافي تلك الملاحظات والامتناعات، خصوصا أنها متكررة خلال السنوات السابقة.

ولفت إلى أن اللجنة ناقشت الملاحظات على المكاتب الاستشارية وآلية التعامل مع ايرادات تلك المكاتب والتي تخالف فيها القانون والدستور، كونها تخصص إيرادات تلك المكاتب لوجه معين من أوجه الصرف وهو مكافآت القائمين على تقديم الخدمات الاستشارية من أعضاء هيئة التدريس.

وأكد أن الجامعة وعدت بانتهاء غالبية تلك الملاحظات مع تفعيل قانون الجامعات الجديد، والأخذ بعين الاعتبار ملاحظات الجهات الرقابية عند إعداد اللائحة التنفيذية.

وقال الملا إن اللجنة تطرقت إلى ملاحظات ديوان المحاسبة على المراكز المستقلة التي تتبع الجامعة، وكان أبرزها اعتراض أحد تلك المراكز على تنفيذ قرار وزاري بحجة أنه يعارض لائحة المركز.

وبين ان ما أقره القرار الوزاري هو ما تطالب به الجهات الرقابية، من قيد وإثبات للإيرادات التي تحصلها تلك المراكز إلى حساب جامعة الكويت في البنك المركزي بدلا من الاحتفاظ بها في حساباتها البنكية التي تم فتحها من دون أخذ موافقة وزارة المالية.

وأشار إلى أن هناك ملاحظات سجلت على المكتب الثقافي في لندن، ومن أهمها عدم استخدام النظام المعتمد لدى المكتب والذي يتم التعامل عن طريقه لجميع طلبة الجهات الحكومية الأخرى، وإدخال بيانات ومصروفات الطلبة باستخدام برنامج اكسل وهو ما يمكن ان يعرض هذه البيانات للتلاعب او التغيير.

وشدد الملا على ضرورة تلافي ملاحظات الجهات الرقابية والعمل على تفعيل قانون الجامعات الجديد، وتقديم أي تعديلات مقترحة من خلال القنوات الرسمية لتتم مناقشتها في اللجنة المختصة.

«الخليجي» : أمن

والرادعة التي تتخذها ضد الأفعال الاستفزازية التي تقوم بها المليشيات الحوثية باليمن ، والتي تستهدف المدنيين والأعيان المدنية والموانئ البحرية والجوية والمنشآت النفطية الحيوية ومصادر الطاقة العالمية، وتمثل انتهاكا للقوانين والأعراف الدولية وتهدد أمن واستقرار المنطقة. وطالب المجلس المجتمع الدولي بتحمّل مسؤولياته تجاه هذه الأفعال الإرهابية التخريبية والجهات التي تدعمها.

كما أكد المجلس الوزاري على كل ما تضمّنه البيان الختامي وبيان العُلا وإعلان العُلا الصادرة عن الدورة الـ «41» للمجلس الأعلى ،التي عُقدت في محافظة العُلا بالمملكة العربية السعودية ، في 5 يناير الماضي.

وثمّن ما حققته مسيرة مجلس التعاون خلال العقود الأربعة الماضية، مؤكدًا قوة وتماسك المجلس وثبات مسيرته ورسوخ منجزاته، متطلعا للعقد الخامس بكل أمل لتحقيق مزيد من المنجزات لدول المجلس بما يعزز أمنها واستقرارها

واستعرض مستجدات العمل الخليجي المشترك، وتطورات القضايا السياسية إقليميًا ودوليا ، خصوصا ما تقوم به الأمانة العامة من جهود لتنفيذ قرارات مقام المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الـ 41 «قمة السلطان قابوس والشيخ صباح»، ورؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، بشأن تعزيز العمل الخليجي المشترك، ودعم الاقتصاد الخليجي ككتلة واحدة، ووجّه لسرعة استكمال متطلبات الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، وصولا لتحقيق الوحدة الاقتصادية بحلول عام 2025.

وأكد المجلس الوزاري على أهمية التكامل الخليجي والتعامل الجماعي لمرحلة ما بعد الجائحة، وخصوصا في مجالات الأمن الغذائي، والتركيبة السكانية، والأيدي العاملة، والتعليم

وعبّر المجلس عن تقديره للجهود المتواصلة التي تبذلها القوات المسلحة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لتنفيذ كافة القرارات المتعلقة بالعمل العسكري الخليجي المشترك ، خاصة فيما يتعلق بتفعيل آلية عمل القيادة العسكرية الموحدة، واستمرار العمل لتحقيق التكامل العسكري بين القوات المسلحة بدول المجلس

من جهته أعلن الأمين العام لمجلس التعاون، نايف الحجرف، الأربعاء، أن «أي مفاوضات مستقبلية مع إيران يجب أن تشمل الصواريخ الباليستية والملف النووي».

وقال الحجرف خلال اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون، إن «إيران تواصل دعم الميليشيا الحوثية وزعزعة استقرار المنطقة».

وأكد على «دعم جهود الشرعية في اليمن لإنهاء الأزمة وفق المرجعيات الثلاث».

وأشار إلى أن «أي أعمال تقوم بها إيران في الجزر الإماراتية الثلاث باطلة ولاغية»، موضحا أن «مجلس التعاون يرفض الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث».

وشدد الحجرف على «أهمية تفعيل آلية العمل العسكرية المشتركة لدول مجلس التعاون».

وأكد أن «مجلس التعاون يقف مع السعودية في كافة إجراءات حفظ أمنها»، وأن «أمن دول مجلس التعاون كل لا يتجزأ».

وحول القضية الفلسطينية، ذكر أن «دول المجلس متمسكة بدولة فلسطينية وفق حدود 1967».

وأدان وزير الخارجية البحريني الزياني، «محاولة الحوثيين استهداف المدنيين في السعودية».

وأشاد الزياني «بالجاهزية العالية لقوات الدفاع الجوية السعودية». وقال إن «ميليشيا الحوثي تواصل محاولة استهداف السعودية».

وحول مجلس التعاون، أوضح الزياني أن «مقررات بيان العلا شددت على ضرورة وحدة دول المجلس».

وأفاد أن «بيان العلا أكد على التزام دول مجلس التعاون بوقوفها ضد ما يخل بأمنها».

وشدد على أن «الظروف الصعبة والدقيقة في الشرق الأوسط تتطلب عملا موحدا»، مضيفا أن «مقررات بيان العلا أحرزت خطوات مهمة لتعزيز التعاون المشترك».

وقد ترأس وزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد ، وفد دولة الكويت المشارك في أعمال الاجتماع الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ «147» العادية بالرياض.

وضم وفد دولة الكويت كلا من مساعد وزير الخارجية لشؤون مجلس التعاون لدول الخليج العربية السفير ناصر المزين وسفير دولة الكويت لدى المملكة العربية السعودية السفير الشيخ علي الخالد الجابر الصباح ،ونائب مساعد وزير الخارجية لشؤون مكتب وزير الخارجية المستشار أحمد الشريم، وعددا من كبار مسؤولي وزارة الخارجية.

بدء تطبيق

والسماح للكويتيين فقط وأقاربهم من الدرجة الأولى والعمالة المنزلية المرافقة لهم.

وأشارت الإدارة إلى عدم قبول أي راكب قادم إلى الكويت من الدول المذكورة، إلا بعد حصوله على شهادة فحص pcr سلبية تثبت خلوه من فيروس كورونا شريطة أن تكون سارية المفعول 72 ساعة من تاريخ المسحة، و ألا تظهر عليه أعراض من مثل الرشح والعطاس وارتفاع درجة الحرارة والكحة وغيرها، على أن تكون الشهادة صادرة من أحد المختبرات المعتمده في برنامج MUNA.

من جهة أخرى وقعت الإدارة العامة للطيران المدني أمس ، عقدا مع شركة كندية بقيمة 3ر17 مليون دينار ، لتشغيل المدرج الثالث الجديد وتطوير أنظمة الملاحة الجوية في مطار الكويت الدولي.

ووقع العقد نيابة عن «الطيران المدني» رئيس الإدارة الشيخ سلمان الحمود الصباح، فيما وقعها نيابة عن الشركة الكندية وكيلها المحلي في الكويت سامي العامر بحضور المدير العام لـ «الطيران المدني» يوسف الفوزان.

وقال المتحدث الرسمي باسم «الطيران المدني» سعد العتيبي لـ «كونا»، على هامش التوقيع، إن الاتفاقية تنص على تصميم وتوريد وتقديم خدمات التدريب والصيانة التي تمثل في مجملها تنفيذ خطة تنمية مطار الكويت الدولي.

وأوضح العتيبي أن اتفاقية العقد تسهم في الدعم الفني لنظام المساعدات على الهبوط الآلي للمدرج الثالث، وتحديث وتعديل أماكن النظام في المدرج الشرقي في مطار الكويت الدولي.

وذكر أن مدة تنفيذ العقد تبلغ 550 يوما وسيتم تنفيذ المشروع تحت إشراف المكتب الاستشاري العالمي «DEERNS»، في حين يأتي هذا المشروع ضمن حزمة من المشاريع الجاري طرحها من «الطيران المدني» لتشغيل المدرج الثالث الجديد وتطوير أنظمة الملاحة الجوية والأرصاد الجوية في المطار، كما يتضمن المشروع تدريب الكوادر الكويتية على تشغيل وصيانة النظام.

على صعيد متصل أعلنت وزارة الصحة أمس تسجيل 1504 إصابات جديدة بفيروس «كورونا المستجد»، ليرتفع بذلك إجمالي عدد الحالات المسجلة في البلاد إلى 213673 حال، ة في حين تم تسجيل 8 حالات وفاة ليصبح مجموع حالات الوفاة المسجلة 1194 حالة. كما أكدت الوزارة شفاء 1452 إصابة ليبلغ مجموع عدد حالات الشفاء 198273 حالة.

وقالت الوزارة إنه تأكد تماثل تلك الحالات للشفاء بعد إجراء الفحوصات الطبية اللازمة والخطوات المتبعة في ذلك الشأن، لافتة الى أن نسبة مجموع حالات الشفاء من مجموع الاصابات بلغت 92.8 في المئة.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبد الله السند لـ«كونا» إن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة بلغ 219 حالة ليصبح بذلك المجموع الكلي للحالات التي ثبتت إصابتها بالمرض ولا زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 14206 حالات.

أضاف السند أن عدد المسحات التي تم إجراؤها بلغ 9277 مسحة ليبلغ مجموع الفحوصات 1933173 فحصا،مشيرا إلى أن نسبة الاصابات لعدد المسحات بلغ 16.2 في المئة.

«الاستئناف» ألغت

ويتهم في الدعوى الضابطان في الجهاز بمخالفة قوانين الجزاء، وإساءة استعمال أجهزة الاتصالات الهاتفية وأجهزة التنصت ومكافحة جرائم تقنية المعلومات، فيما يتهم البقية بإذاعة أخبار مغرضة عن الأوضاع الداخلية للبلاد.

بايدن : أعتقد

وفي مقابلة مع شبكة «إيه.بي.سي»، ذكر بايدن لمحاوره جورج ستيفانوبولوس أنه حذّر بوتين من الرد خلال مكالمة جمعتهما في أواخر يناير.

وقال بايدن : «سيدفع الثمن... لقد تحدثنا طويلاً أنا وهو... وعندما بدأت المحادثة قلت: أنا أعرفك وأنت تعرفني. إذا ثبت حدوث ذلك فكن مستعداً».

ورداً على سؤال لستيفانوبولوس: «أنت تعرف فلاديمير بوتين... هل تعتقد أنه قاتل؟». رد بايدن بالإيجاب، دون أن يدخل في التفاصيل.

ولكنه عاد وذكر أنّ من الممكن القيام بشيئين معاً، وقال: «في الأماكن التي يكون من مصلحتنا المشتركة العمل معاً، فسنفعل. وأشار إلى قراره تمديد اتفاقية أسلحة نووية مع روسيا في يناير.

ورداً على تصريحات بايدن، نقلت وكالة «فرانس برس» عن رئيس الدوما الروسي أمس الأربعاء قوله، إنّ وصف الرئيس فلاديمير بوتين بأنه «قاتل» والتهديد بجعله «يدفع ثمن» ذلك، هو «هجوم» على روسيا.

أضاف فياتشيسلاف فولودين رئيس مجلس النواب «الدوما» في البرلمان الروسي والمقرب من الرئيس، على حسابه على تلغرام: «هذه هستيريا ناجمة عن العجز. بوتين رئيسنا وأي هجوم عليه هو هجوم على بلادنا».

وتأتي تصريحات بايدن بعد أن ذكر مسؤولون في المخابرات الأميركية، يوم الثلاثاء، أن الحكومة الروسية حاولت «بث مزاعم مضللة أو لا أساس لها» خلال الحملة الدعائية للانتخابات الأميركية عام 2020 ضد المرشح آنذاك جو بايدن، عبر حلفاء للرئيس السابق دونالد ترامب وإدارته.

وبحسب تقرير صادر عن مكتب مدير الاستخبارات الوطنية الأميركية، فوّض الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بعمليات تأثير كانت تهدف إلى الإضرار بترشيح بايدن ودعم منافسه ترامب، لكن القراصنة الروس لم يبذلوا جهودا حثيثة لاقتحام البنية التحتية الانتخابية على عكس الانتخابات السابقة.

وجاء هذا التقييم ضمن تقرير من 15 صفحة بشأن التدخل في الانتخابات نشره مكتب مدير المخابرات الوطنية، وهو يسلط الضوء على مزاعم بأن حلفاء ترامب كانوا قد عملوا لمصلحة موسكو من خلال تضخيم المزاعم ضد بايدن من شخصيات أوكرانية مرتبطة بروسيا في الفترة التي سبقت الانتخابات.

الاتحاد الأوروبي

الإثنين المقبل لإقرار هذا القرار حتى يصبح ساريا.

يأتي ذلك كجزء من حزمة عقوبات بسبب انتهاك حقوق الإنسان وتشمل مسؤولين وهيئات في روسيا وكوريا الشمالية وإريتريا وجنوب السودان.

وكانت آخر حزمة من العقوبات التي أقرها الاتحاد الأوروبي ضد الصين قبل 31 عاما عقب قمع المظاهرات الطلابية المطالبة بالديمقراطية في ميدان «تيان آن مين» في بكين.

وتشمل العقوبات منع المسؤولين الصينيين من السفر لدول الاتحاد وذلك «بسبب اتهامهم بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان» حسب ما قال دبلوماسي أوروبي.

وأوضحت مصادر لرويترز أن القرار يعكس القلق العميق جراء اضطهاد النظام الصيني للإيغور المسلمين ليس في دول الاتحاد الأوروبي فقط لكن أيضا في الولايات المتحدة وكندا كذلك.

وكان الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات اقتصادية على الصين ثاني أكبر شريك اقتصادي له عام 1989 ومنع صادرات السلاح لبكين عقب أحداث ميدان «تيان آن مين» عندما سحقت قوات النظام المعتصمين المطالبين بالديمقراطية في أكبر ميادين العاصمة.

وما زالت هذه العقوبات سارية حتى الآن.

ويقول نشطاء وخبراء في مجال حقوق الإنسان إن ما يزيد عن مليون مسلم من عرقية الإيغور يتم احتجازهم في معسكرات في إقليم شينغيانغ ويتعرضون إلى التعذيب والإجبار على العمل الشاق والإعقام بهدف طمس هويتهم.

وكان البرلمان الهولندي قرر الانضمام إلى موقف الولايات المتحدة وكندا في توصيف ممارسات الصين ضد الإيغور على أنها «مجازر».

وقال زهانغ مينغ رئيس المفوضية الصينية لدى الاتحاد الأوروبي تعقيبا على القرار إن بلاده لن تغير سياساتها.

وأضاف في بيان نشرته المفوضية على منصة تويتر «العقوبات تشكل تصعيدا ونحن نرغب في الحوار لا المواجهة لذا نطالب الاتحاد الأوروبي بإعادة التفكير في موقفه».

وواصل مينغ «لو أصر البعض على الاستمرار في سياسة التصعيد فإننا لن نتراجع حيث لم يعد لدينا خيار آخر سوى الالتزام بواجباتنا تجاه شعبنا».

وتنكر الصين ارتكاب أي انتهاكات لحقوق الإنسان في شينغيانغ.

وتضم قائمة العقوبات التي وافق عليها سفراء الدول الأعضاء في الاتحاد 11 اسما بينهم مسؤولون من الصين وروسيا وكوريا الشمالية وجمهورية جنوب السودان.

8 قتلى

منتجعين آخرين في المدينة، وأكدت كوريا الجنوبية في وقت لاحق أن أربعة من الضحايا من أصول كورية.

وقال مسؤولون إن السلطات ألقت القبض على رجل في الحادية والعشرين ويعتقد أنه المشتبه به في جميع الهجمات.

ولم يكشف النقاب بعد عن دوافع عمليات إطلاق النار.

يذكر أن جرائم الكراهية ضد الأمريكيين من أصول آسيوية قد شهدت ارتفاعا في الشهور الماضية، عقب انتشار خطاب يعتبرهم مسؤولين عن انتشار فيروس كورونا، وكان الرئيس الأمريكي، جو بايدن، قد أدان في خطاب له الأسبوع الماضي «جرائم الكراهية الشريرة ضد الأمريكيين من أصول آسيوية تعرضوا لملاحقات وهجمات وتحولوا إلى كبش فداء».

وقعت أولى حوادث إطلاق النار في حوالي الخامسة من عصر الثلاثاء في مركز للتدليك «المساج».

وقال المتحدث باسم الشرطة الكابتن، جاي بيكر، إن شخصين فارقا الحياة في الموقع بينما نقل ثلاثة أشخاص إلى المستشفى فارق الحياة اثنان منهم في وقت لاحق.